نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي

دراسة مقارنة

م.م. صباح كريم رياح الفتلاوي
مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة

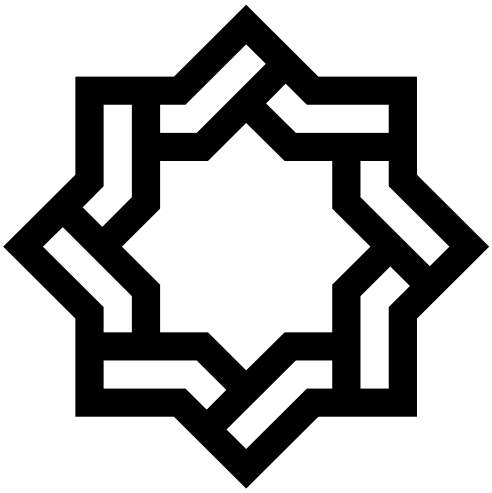

تمهيد :

اختلف المفكرون حول اصل نشأة الدول والحكومات، ونتيجة لهذا الاختلاف تمايزت النظريات الفكرية السياسية والاتجاهات واختلفت اساليبها وتطبيقاتها، ولهذا ظهرت العديد من النظريات التي تعبر عن آراء الفلاسفة والمفكرين حول هذا الموضوع، اذ صنفوا تلك النظريات والاتجاهات الفكرية إلى نوعين هما:

١ــ (النظريات التيوقراطية) .
٢ــ (النظريات الديمقراطية) .

وتمثل الأولى نظرية الحق الإلهي بينما تمثل الثانية نظرية العقد الاجتماعي.

وتعتبر هاتين النظريتين من أهم النظريات التي ظهرت في العصر الحديث، وان كانت الأولى ذات جذور اقدم اذ تعود واقع الأمر إلى العصر الوسيط، الا انها تبلورت بشكلها المتميز في عهدي كل من (جيمس الأول) ملك انكلترا (١٦٠٣ــ ١٦٢٥) و(لويس الرابع عشر) ملك فرنسا (١٦٤٢ــ ١٧١٥) إذ التجأ المليكان وأنصارهما إلى نظرية الحق الإلهي لتدعيم مواقفهم تجاه الضغط الشعبي بصورة عامة الطبقة البرجوازية على وجه الخصوص.

وسنحاول في هذا البحث المقارنة بين النظريتين واصولهما واساليب تطبيقاتهما ومنطلقاتهما الفكرية والسياسية من خلال دراسة آهم الآراء الفكرية والسياسية التي كانت تعبر بوضوح عن هاتين النظريتين لمفكري وفلاسفة اوربا وخصوصا في انكلترا وفرنسا .

المبحث الأول

(النظريات التيوقراطية)

نظرية الحق الإلهي: (Divne right theory)

نظرية الحق الإلهي هي نظرية قديمة، تعتبر تعديلا لفكرة قديمة جدا وهي أن أصل السلطة ديني ويقرها الدين [١] ، وهي في الواقع تكونت من منابع ثالثة أساسية هي :

أ ــ نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:

والتي تقوم على اساس ذا الحاكم يكون من طبيعة آلهية او يدعي الإلهية والربوبية وقامت على هذا الاساس كثير من الحكومات القديمة، مثل فرعون في مصر والنمرود في أور، وكذلك قامت شبيهة بها الفكرة في الهند القديمة، والصين والرومان، حتى لدى اباطرة الرومان الاوائل[٢] .

ب ــ نظرية الحق الإلهي المباشر والتفويض الإلهي:

وهذه النظرية لا ترى ان الحاكم هو آله، او من طبيعة آلهية، وانما الحاكم هو انسان يستمد سلطاته من العناية الإلهية وحدها دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره فهو يختار من قبل الآلهة بطريق مباشر حسب اعتقاد اصحاب هذه النظرية[٣] .

جـ ــ نظرية الحق الإلهي غير المباشر او العناية الإلهية:

وتقوم هذه النظرية على اساس ان السلطة مصدرها الآله، الا ان الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم ولكن عن طريق ارشاده من قبل الآلهةكما يتصورون وتوجهه صوب اختيار حاكم معين فالعناية الإلهية ، فكما تستطيع ترتيب الحوادث وتوجيهها فأنها قادرة ايضا على توجيه ارادات الافراد صوب الطريق الذي يؤدي بهم إلى اختيار الحاكم، وقد ظهرت نظرية الحق الإلهي غير المباشر في العصور المسيحية الوسطى بقصد المد من سلطان واستبداد الأباطرة فدعي اليها رجال الكنيسة ضد الاباطرة في ذلك الوقت رغبة في الحد من طغيانهم وتقييد سلطانهم واخضاعه لسيطرة الكنيسة [٤].

لم يشك أي مسيحي ابدا منذ الوقت الذي كتب فيه (القديس بولس) عن السلطة عند الروحانيين بانها مستمدة من الله، ولهذا لم يكن من الضروري ان ينطبق الحق الإلهي على ملك اكثر مما ينطبق على أي نوع آخر من الحكام، وعلاوة على هذا، وبالرغم من ان السلطة مقدسة امكن ان يظل من الصواب في ظل ظروف صحيحة، مقاومة الممارسة غير المشروعة للسلطة[٥].

كان الاساس العقائدي المسيحي ان الملوك والامراء يعتبرون انفسهم بعد توليهم سلطاتهم، وزراء الله في الارض، أي ان الله قد اختارهم لحكم شعوبهم بموجب القوانين الإلهية وتحت اشراف الكنيسة والبابا الذي هو النائب عن صاحب الشريعة المسيحية على الارض [٦].

ووفقا لذلك فأنه لا يحق للافراد والمؤسسات في الدولة ان تحاسب الملك حتى ولو كان غير كفوء نظرا لأنه يشغل منصبا أعلى مما يشغله غيره من الناس وبتفويض الهي لذلك فأن الله هو الذي يحكم عليه وليس رعاياه [٧].

وخلال العصر الوسيط كانت سلطة الكنيسة تطغي على سلطة الملوك، وحدثت طوال هذا العصر معارك فلسفيةو عسكرية بين انصار كل من الفريقين انتهت بالقضاء على سلطة الكنيسة بعوامل النهضة والاصلاح الديني ، وبدأ الملوك يمارسون السلطة بقسوة وعنف بسبب مواقف الكنيسة المتصلبة ازاء معظمهم طوال العصر الوسيط فانتشرت الدكتاتورية والطغيان في القارة الأوربية سواء أكان في اسبانيا او فرنسا او انكلترا وكان القانون يحمي الملوك حسب نظرية الحق الإلهي ولا يمكن عزل الملوك من قبل البابا مثلا [٨].

ان تملق الملوك في الواقع قد سبق من بعيد نظريات الحق الإلهي، كما ان الاعتراف بالسلطة التنفيذية المحصورة بالملك جاء قبل اجيال من صياغة (بودان) (Bodin) لمذهبه في السيادة (La souverainetē)، وفي الواقع فأن الحق الإلهي والسيادة كانا صيغتين حقوقيتين أو لاهوتيتين تهدفان إلى تبرير او إلى تفسير اجراءات وقرارات الدولة، وهذان المذهبان، بعد اعلانهما، قد عززا مواقف موجودة فعلا ازاء الانظمة الملكية في اوربا [٩] .

ان الولاء ازاء شخص الملك قد بلغ ذروته في مذهب الحق الإلهي، واذا كان لرجل واحد، اختاره الله بوضوح، الحق في حكم بلد معين في مدة معينة، حينئذ فأن جميع اولئك ذوي الرأي المستقيم عليهم الطاعة بلا قيد او شرط، وفي العهود السابقة، أمكن قبول الفكرة بأن النظام الملكي هو افضل شكل للحكومة، دون الاعتقاد مع ذلك بأن الملك يجب ان يطاع في جميع الأمور، ولا بأنه شخصيا يستحيل الحلول محله.وما أن تقبل نظرية الحق الإلهي، حتى تصبح المقاومة غير شرعية وكانت قوة الملك او الامير تتعزز بذلك [١٠].

كانت سلطة الملوك خلال العصور الوسطى ضعيفة وكان النظام الاقطاعي هو المسيطر ومبني على نوع من التعاقد بين التابع والمتبوع لا يجوز الاخلال به ولما نمت الطبقة الوسطى في المدن واصبحت تملك الثروة والثقافة طلب الملوك منهم المساعدة ضد الاقطاع فآمدوهم بالمال والموظفين، ومنحهم الملوك مقابل ذلك الامتيازات، وقاموا بحماية مصالحهم وتوطيد الأمن والاستقرار كي تزدهر تجارتهم، وساعد هذا على تطور النظام الديمقراطي في بعض الاقطار الأوربية كأنكلترا او سويسرا وهولندا، والأهم من ذلك تطور البرلمان الانكليزي من هيئة تشمل عدد من النبلاء او اللوردات الى ما يسمى بالمجلس الكبير في عهد السيطرة النورماندية [١١] .

كانت وظيفة البرلمان هي ابداء المشورة إلى الملك ومنحه المسوغ القانوني لفرض الضرائب الفادحة، وكان الملك يستمع اليهم دون ان يكون ملزما بأخذ رأيهم، غير ان دعوة المجلس في اوقات معينة اصبحت تقليدية بمرور الزمن، ولم يستطع الملك الاستفتاء عنه للبت في القضايا المهمة، واستطاع الملك (جون الأول) (Jhon 1)، منح لائحة العهد الأعظم (المكاناكارتا)(Magnacharta)سنة ١٢١٥م [١٢].

اضطر الملك في اجتماعي البرلمان الانكليزي لسنتي ١٢٥٤ و ١٢٥٨، الى منح سكان المقاطعات حق ارسال ممثلين من الفرسان عن كل مقاطعة، كما طلب (البرلمان) من الملك تأسيس مجلس دائمي منتخب من البرلمان للإشراف على الجهاز الحكومي والقيام بالاصلاحات اللازمة في الدولة [١٣].

كان البرلمان يزود الملك بالمال بشكل ضرائب مباشرة، وكان من حقه الامتناع عن دفع المال اليه اذا اراد، ولما كانت الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى اكثر بكثير مما هو مفروض على النبلاء ورجال الدين جرت العادة تقديم اللوائح المالية إلى مجلس العموم قبل مجلس اللوردات شيوخ او نبلاء للمناقشة والمصادقة، وقد اتخذ مجلس العموم حاجة الملك إلى المال سلاحا للحصول على الامتيازات فصار تشريع القوانين وفصل الموظفين الفاسدين من حقه ايضا ، وهكذا استطاع البرلمان الانكليزي السيطرة على جهاز الحكم [١٤].

وبعد انتصار الملوك على أمراء الاقطاع بمساعدة الطبقة الوسطى، وضم مقاطعات الأمراء إلى ممالكهم وتكوين حكومات وطنية حديثة كانكلترا وفرنسا واسبانيا والسويد وغيرها.كان على الملوك ممارسة السلطة المطلقة كي لا يعود النبلاء الذين تقلص نفوذهم إلى شن الحروب ونشر الفوضى كما كانت عليه الحالة في ازمنة العصر الوسيط [١٥].

ولما كانت الطبقة الوسطى احوج إلى الأمن والنظام لأزدهار تجارتها وأزدياد ثروتها، أبدت الملكية المطلقة بكامل قوتها، وساد هذا النظام في اوربا الغربية والوسطى خلال القرون الثلاثة التالية[١٦].

غير ان تمادي الملوك في طغيانهم وتجاوزهم على مصلحة الطبقة الوسطى بعد ان نالوا مآربهم من النبلاء، ومحاولة البرجوازيين الحصول على المكاسب السياسية لضمان مصالحهم الاقتصادية، أدى إلى صراع عنيف بين الملكية والبرجوازية في القرن السابع عشر في انكلترا، والثامن عشر في فرنسا، والتاسع عشر في باقي أنحاء اوربا [١٧].

وقد التجأ الملوك وانصارهم إلى نظرية الحق الإلهي لتدعيم موقفهم تجاه ضغط الطبقة الوسطى المتنامية حجما ونفوذا وقدرة اقتصادية آنذاك [١٨].

اخذت مظاهر الملكية المطلقة تظهر بوضوح في بعض الدول الأوربية منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، اذ شهدت اسبانيا بعد زواج (فرديناند) (Ferdinand) ملك (أركون) من (ايزابيلا) (Isabella) ملكة (قشتالة) عام ١٤٦٩م، توسعا في سلطة الملكية المطلقة حتى اصبحت اسبانيا من الدول المعروفة بهذا الأمر معظم سنوات القرن السادس عشر[١٩].

اما في انكلترا فقد مارس ملوك اسرة (التيودور) (Tuidor) (١٤٨٥ ــ ١٦٠٣) حكما مطلقا، فمنذ عهد أول حكامهم وهو (هنري السابع) (Henry 7) (١٤٨٥ ــ ١٥٠٩) قام باتخاذ اجراءات عديدة عززت من الحكم المطلق في بلاده واهمها فرض ارادته على مجلس العموم ومساندة النبلاء المخلصين له واتباع اقسى الوسائل والاساليب ضد المعارضين لسلطته، اما في فرنسا فبعد حرب المائة عام (١٣٣٧ ــ ١٤٣٥) ضعفت عملية توحيد البلاد وتركت تلك الحرب آثارا سلبية كثيرة على السلطة الملكية كما تركت آثارا سلبية أكثر على جميع انظمة العصر الوسيط ــ سواء الجماعية او الاقطاعية او التمثيلية ــ والتي كانت تهدد الملكية مما عزز موقف الملكية المطلقة في الوقت الذي ساند الشعب الفرنسي الملكية للوقوف بوجه الاقطاع الذي هدد مصالحه، وقبيل نهاية القرن الخامس عشر تم اخضاع معظم الأمراء الاقطاعيين تحت سيادة الملكية مما عزز من قوتها [٢٠].

ونلاحظ منذ مطلع القرن السادس عشر ان النمط السائد للحكم في اوربا الغربية هو الملكية المطلقة، ولا سيما بعد تدهور نظم ومؤسسات العصر الوسيط وفي مقدمتها سيادة الكنيسة التي اصبحت نفسها خاضعة لسيادة الملكية المطلقة او القوة الاجتماعية التي اعتمدت عليها تلك الملكية لا سيما بعد ان انتزعت معظم ممتلكات الكنيسة بروستانتية وكاثوليكية من أجل توفير الثروة لدعم الطبقة الوسطى الجديدة التي تمثل قوة دعم للملكية وتوسعت آثر ذلك عملية اخضاع رجال الدين لسلطة الحاكم، لدرجة كاد معها سلطان الكنيسة القانوني ان ينتهي بصورة تامة، وزال الحكم الكنسي كقوة واصبحت الكنيسة اما رابطة اختيارية او شريكة للحكم الوطني [٢١].

وفي القرن السابع عشر بدأن الصورة المستحدثة لنظرية الحق الإلهي موطنها فرنسا، وفي عهد الملك (لويس الرابع عشر) (Louis 14) (١٦٤٢ ــ ١٧١٥) كما ظهرت في اسكتلندا في الوقت نفسه تقريبا وساندها هناك الأمير (جيمس الاول) (James 1) [٢٢]، والذي اصبح فيما بعد ملك انكلترا لفترة من (١٦٠٣ــ ١٦٢٥) ففي عام ١٥٩٨ نشر (جيمس) كتابه (القانون العقائدي للملكيات الحرة) موضحا فيه تجربته مع الكلفنيين الأسكتلنديين والحروب الأهلية [٢٣] التي شهدتها فرنسا، وكان يقصد بالملكية الحرة، الحكم الملكي المتحرر من القمع من جانب الأمراء الاجانب ومن انصار المذاهب الدينية

وأمراء الأقطاع داخل المملكة، ولعل تجربته التي عاشها والأحداث التي شهدها انعكست بصورة واضحة على افكاره [٢٤].

كان (جيمس الأول) قد وضع نظريته عن الحكم المطلق بقوله: ((ان الله عين الملوك ليحكموا فكان انبياء بني أسرائيل يباركون ملوك اليهود. وقد اوصى بطرس وبولس المسيحيين باطاعة اسيادهم، والملك في ادارة رعيته كالرأس يدير اعضاء الجسم، ولهذا فأن السلطة الملكية شئ طبيعي وأهم قوة مؤثرة في القضاء على الفوضى والاضطرابات، اذ ان الملك متحدر من الله والقانون من الملك)) [٢٥] .

ويؤكد (جيمس) ان من جوهر الملكية ان تكون لها السلطة القانونية العليا على جميع رعاياه ووصف الملوك بأنهم (صورة حية لله على الارض) وشبه الملك بالنسبة لرعاياه مثل الأب لأولاده، ومثل الرأس بالنسبة للجسد، وبدونه لا يمكن وجود مجتمع مدني لأن الشعب حسب تعبيره (مجرد جمع بلا رأس) وسيكون الشعب عاجزا عن وضع القانون الذي يصدر عن الملك باعتبار الأخير هو المشرع الوحيد لشعبه والذي اقامته العناية الإلهية، وعلى اساس ذلك فالاختيار الوحيد يكون اما الاذعان للملك او حدوث الفوضى العامة، ولإثبات وجهة نظره طبق آراءه على اسكتلندا، موضحا ان الملوك وجدوا هناك قبل وجود طبقات او صفوف من الناس وقبل ان تعقد البرلمانات او تسن القوانين وعلى اساس ذلك يؤكد ان ((الملوك هم الذين يخلقون القوانين ويصنعونها وليس القوانين هي التي تخلق الملوك وتصنعهم)) وانه بمجرد رسوخ حق الملك في الحكم ينتقل من بعده إلى ورثته على انه لا يجوز حرمان الوريث الشرعي، ولعل تمسك (جيمس) بمبدأ الوراثة يعود إلى ان حقه في عرش اسكتلندا ومن ثم انكلترا كان وراثيا [٢٦].

ويوضح (جيمس) ايضا ان صفة الملك هي صفة خارقة للطبيعة ولا ينبغي المجادلة بشأنها لذا نجده عام (١٦٢٦) يبلغ قضاته بقوله: ((لا يجوز شرعا المنازعة فيما يتعلق بسوء سلطةالملك، لأن معنى ذلك هو الخوض فث ضعف الأمراء وأزالة الاحترام الخفي الذي هو من حق الذين يجلسون على عرش الرب) وكان يعلن بأنه مسؤول على اعلى مستوى، وهو مسؤول امام الله وليس امام رعاياه وان على الملك ان يحترم قانون البلد بنفس القدر الذي يطالب به رعاياه ولكن ذلك بالنسبة للملك هو رضوخ اختياري لا يمكن اكراهه عليه))[٢٧].

وتبلورت نظرية الحق الإلهي بشكل متقن على يد الأسقف (بوسويه) (Bossuet) (١٦٢٧ ــ ١٧٠٤) في فرنسا لتدعيم نظرية الدولة التي تمثلت في حكم (لويس الرابع عشر) (Louis 14) والذي كان حكم (آل بوربون) فيه مطلقا على اساس نظرية الحق الإلهي، والذي لم يكن مطلقا كل الاطلاق، اذ كان هناك قيود تشتد وتضعف حسب الظروف [٢٨].

وقد اتخذ (بوسويه) من التعاليم المسيحية سندا له في تبرير آرائه، اذ قال ((ان الحكومة هبة الهية لتنظيم البشر في مجتمع سياسي للعيش معا، والنظام الملكي نظام طبيعي يمتاز بالكفاءة والقوة وعليه فهو احسن انواع الأنظمة، ولما كان هذا النظام اشبه بالعائلة التي يحكمها الاب فيجب ان يكون النظام الملكي وراثيا، ان الملك مقدس لأنه دهن بالزيت المقدس من قبل القس في الكنيسة اثناء التتويج ولهذا فأن الاعتداء على شخص الملك كفر والحاد، ولما كان الملك بمثابة الأب لشعبه فله الحق دون غيره ان يرفه عنهم وينشر الرخاء بينهم ويسعدهم ويرفع مستواهم المعاشي والصحي، ان سلطة الملك مطلقة ولا يمكن لأحد ان يحاسبه سوى الله وفي حالة سوء سياسة الملك فما على الناس سوى الدعاء إلى الله، بأن يهديه الصراط السوي المستقيم ويستقيم اموره لأن الملك ظل الله في ارضه، وموهوب بعقل ارجح من غيره من بقية الناس ويجب ان لا ينظر اليه كمجرد شخص اعتيادي، انما شخصية عامة يتمثل فيها الشعب باجمعه)) [٢٩].

ويبين (بوسويه) ان السلطة بأجمعها تأتي من الله وان الذين يقبضون على زمام السلطة مسؤولون امام الله في الارض في الشؤون السياسية، وان السلطة الملكية سلطة مطلقة ولكن ليست تعسفية لأنها

يجب ان تكون مثل ارادة الله التي تحكمها، فالمطلق هنا هو ان يكون الملك حرا من توجيه البرلمان او الطبقات والعناصر الثانوية الأخرى في البلاد وليس من حقهم فرض أرادتهم عليه ولذلك فالقانون هو ارادة الملك الحاكم مادام يتطابق مع القانون الأعلى الذي هو ارادة الله [٣٠].

ويوضح (بوسويه) ان للسلطة الملكية اربعة خصائص، هي: انها مقدسة على اساس ان الملوك هم وكلاء الله على الارض، وابوية، ومطلقة وخاضعة للعقل أي يجب على الملك ان يتصرف بعقله وليس حسب مزاجه [٣١].

وهكذا كانت نظرية الحق الإلهي التي بلورها (بوسويه) واستند اليها (لويس الرابع عشر) في حكمه المطلق، واعتقد بها معاصروه، وكذلك الناس من بعده.

ومن الذين ساندوا نظرية الحكم المطلق ، الفيلسوف الانكليزي (توماس هوبز) (Thomas Hobbes) [٣٢] (١٥٨٨ــ ١٦٧٩) وقد أكد (هوبز) في مؤلفاته على ضرورة الطاعة المطلقة من قبل الشعب للحاكم وان الشعب بدون حاكم اشبه بالجسم بدون رأس، ولذلك فأنه يعتقد بأنه لا وجود لأمر ثالث بين سلطة الحاكم المطلقة وبين الفوضى الكاملة ، وانه من الضروري تركز السلطة بيد الحاكم الذي يجب ان يكون سلطانه غير محدود ولا وجود لسلطان آخر الا بأذنه، وان السيادة لا تقبل الانقسام ولا التحويل وان جميع سلطات الحكم كاملة في الحكم، واعفى (هوبز) السيادة من القيود، وأكد انه لا يجوز مقاومة سلطة الحاكم، ان كان موفرا الأمن لرعاياه وهو السبب الوحيد في خضوع الرعايا، فالحجة الوحيدة في تاييد الحكم هي انه في الحقيقة يحكم،وفي حالة حدوث المعارضة او المقاومة ضد الحاكم وفقد سلطته فانه لا يعود حاكما، ولا رعاياه رعايا وعندئذ يلجأون إلى مواردهم الفردية لحماية انفسهم وقد يمنحون طاعتهم وبحق، لحاكم جديد يستطيع حمايتهم، ولم يكن في نظرية (هوبز) مجال لأي ادعاء بالشرعية بدون السلطة وهذا ما اغضب الملكيين [٣٣].

ويعتقد (هوبز) ان الحاكم يجب ان لا يخضع للقوانين المدنية، ويعلل ذلك بأن القوانين بوصفها تقرر فقط المبادئ المعقولة التي يمكن ان تقام على اساسها دولة، فانها ليست قيودا على سلطة الحاكم لأنه ليس هناك قانون مدني يناقض قانون الطبيعة، وقد تكون الملكية حقا طبيعيا ولكن القانون المدني لا يلغي الملكية وهو ليس قانونا طبيعيا، لذلك فأن الذي يقيد الحكم ليس قانون الطبيعة ولكن قوة رعاياه [٣٤].

وبين (هوبز) ان الافراد عندما تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية إلى حاكم يتصرف بها نيابة عنهم وحفاظا على انفسهم وهم في مرحلة (حالة الطبيعة) فيجب ان يكون ذلك الحاكم مطلقا في الحكم مادام السبب الوحيد لإنشاء الحكومة هو سلامة الناس، على ان يكون الحكم المطلق للحاكم مستندا إلى رضى الشعب وليس إلى الحق الإلهي وهكذا يمكن ان يتخذ مذهبه لتبرير اية حكومة قائمة طالما كانت تحكم [٣٥].

واكد (هوبز) ان السيادة يجب ان تكون وفق عقد بين الافراد الذين قرروا ان يكون لهم ملك، ثم تسليم الدولة بالاتفاق المتبادل، الحقوق التي اذا احتفظ بها الافراد اعاقت سلم البشرية، لأن الدافع والهدف عند الذي يتحلى عن حقه او يحوله هو من اجل الحفاظ على أمنه الشخصي[٣٦].

ان اختراع الطباعة ، وانتشار المعرفة منذ عصر النهضة وبعث الحضارة الكلاسيكية اليونانية والرومانية القديمة، والثورة البروستانتية، والاستكشافات الجغرافية وما صاحبها من ازدهار التجارة ونمو الرأسمالية الحديثة، ادى إلى انتشار الوعي السياسي بين الطبقة المثقفة، التي اخذت تنظر إلى الدولة وطبيعة وظيفة الحكومة نظرة الناقد الواعي، وظهرت النظريات اليونانية القديمة عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للانسان والنظام الديمقراطي، وفسرت بحسب الظروف المتغيرة، وساعدت على ظهور نظريات جديدة اخرى عن اسلوب الحكم، واخذ الناس يطالبون بالدستور والحياة البرلمانية والتمثيل النيابي والانتخابات الحرة على اساس التصويت العام واحترام القانون والمحافظة على كرامة

الانسان، وكان الغرض من ذلك كله هو القضاء على الحكم الاستبدادي وتأسيس حكومة دستورية، والتي دافعت عنها وأيدتها نظرية العقد الاجتماعي.

المبحث الثاني
(النظريات الديمقراطية)

(نظرية العقد الاجتماعي) (Contract Social)

نظرية العقد الاجتماعي نظرية قديمة ايضا، اذ يذهب الفيلسوف الصيني المشهور (كونفشيوس) (٤٤٩ــ ٢٥١) ق.م، إلى ان الحاكم مفوض من الله على الارض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض، والطاعة واجبة للحاكم طالما احترم نصوص هذا العقد، والا فالافراد لهم كل الحق في الثورة ضده [٣٧].

وفي نفس العصر الذي عاش فيه (كونفشيوس) نجد اتباع (موتسي) (Motze) وهو من الفلاسفة الصينيين البارزين، يضعون اساس للعلاقات الاجتماعية بين الافراد في عقد ابرم بينهم في العصور السحيقة، وعلى كل فرد احترام هذا العقد، وفي عصر (افلاطون) بنى كثير من (السوفسطائيين) الدولة على اساس تعاقدي، اذ نجد (جلوكوت) (Glokute) في جمهورية (افلاطون) يذهب إلى ان الأفراد قد عقدوا فيما بينهم عقدا يبتعد كل منهم بمقتضاه عن الظلم[٣٨].

وفي العالم الروماني يذهب (كارتيادس) (Cartiades) إلى ان الناس كانوا يعيشون قديما بلا قانون وكان كل منهم يعتدي على الآخر، مما أدى إلى انتشار القلق والخوف، ولذلك ابرموا عقدا فيما بينهم يخضعون وفقه لنظام يختارونه [٣٩].

ثم يأتي (سنكا) (Senca) (٣ ق.م ــ ٦٥م)، فيؤكد هذه الفكرة اذ يذهب إلى ان الانسان كان في البداية يعيش في عصر ذهبي لا يخضع فيه لأية سلطة الا سلطة العقل، وكان الناس متساويين اذ لم تكن الملكية الفردية قد عرفت بعد [٤٠].

ولقد اهتم المسيحيون الأوائل، بهذه الفكرة لأنهم وجودوا فيها تفسيرا للكتاب المقدس وضرورة انشاء نظم اجتماعية سياسية لكي تتحدد من شهوات واعتداء الناس على بعضهم البعض [٤١] .

وفي مطلع العصور الحديثة، زادت اهمية العقد الاجتماعي وذلك لأنتشار الجمعيات الخيرية والطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى واوائل العصور الحديثة، وهي كلها جمعيات تعاقدية، ثم ان التجارة والصناعة التي انتشرت في مطلع العصور الحديثة كانت تقوم على عقود تعاونية مبرمة بين الأفراد والشركات، وتؤكد اهمية العقد في دائرة النشاط الأقتصادي، وقد كان لهذا اثره المباشر على المفكرين السياسين والاجتماعيين في محاولتهم ايجاد تفسير معقول لخضوع الافراد لسلطة الدولة، لأن الحاكم في العصور الوسطى، كان في رأيهم ممثلا للآله على الارض يتولى سلطاته وفق ميثاق خاص (٤٢).

لقد استخدم الفلاسفة نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة إلى انها ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وانهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وان عليهم ان يخضعوا لهذه القواعد كشرط اساسي لطاعة الافراد لهم لأن العقد الكامل يحمل دائما التزامات متقابلة.

فنظرية العقد هي اتم صورة قانونية وفلسفية يستطيع الفيلسوف والسياسي عن طريقها ان يهدم النظرية التقليدية التي سادت منذ العصور القديمة بأن الملك فوق القانون [٤٣].

لكل هذه الاسباب انتشرت نظرية العقد الاجتماعي على لسان عدد لا يحصى من المؤلفين اواخر العصر الوسيط

وأوائل العصور الحديثة، وكان من بين هؤلاء اليوناني (ايناس سلفيوس) (Iinas Silvius) (١٤٠٥ ــ ١٤٦٤) والذي عرض فكرة العقد في كتابة (في مصدر السلطة الرومانية وضمانتها)

(Deortaet auetoritate imperit romani) حيث فرق بين العقد الاجتماعي والسياسي، فالافراد في المبدأ كانوا يعيشون على الطبيعة، وكانت علاقتهم قائمة على الحروب مما اضطررهم إلى انشاء نظم اجتماعية تنظم علاقاتهم بعضهم بالبعض الآخر داخل نطاق (عقد اجتماعي) ابرم بينهم [٤٤]، ثم جاء (هوكر) (Hoger) (١٤٤٢ ــ ١٦٠٠م) من رجال الدين المسيحي الانكليز والذي ضمن هذه النظرية في كتابه (قوانين السياسة الكنسية) وكان اكبر مؤلفي المذهب التعاقدي[٤٥].

ان الدافع الاساسي في الواقع لهذه النظرية، هو رغبة بعض الفلاسفة والمفكرين كما اسلفنا، ان يفسروا نشوء الدولة وانتقال الانسان إلى العيش في مجتمع يسوده حكم القانون وان يبرروا بعض النظم السياسية كالملكية المستبدة او الملكية الدستورية او مبدأ سيادة الشعب وانه صاحب السلطات، وان البعض من هؤلاء الفلاسفة يعتبر الموضوع عبارة عن تصوير خيالي لوقائع لم تقع في يوم من الايام وقد رتبت عليها هذه النتائج [٤٦].

ان نقطة البداية في مفهوم العديد من الفلاسفة، والمفكرين هو ان افراد البشر كانوا قد انتقلوا من حالة الفطرة والفوضى إلى حالة النظام والقانون نتيجة لإجتماعهم في زمن ومكان معيين في فترة من فترات تاريخ الانسان ثم ابرموا عقدا من اجل الخروج من حالة الفوضى إلى حالة النظام.

ولذلك يطلق على المفهوم (اصطلاح العقد الاجتماعي) (Ie contract Social) [٤٧] ان ابرز من ذهب الى هذه النظرية من المفكرين خمسة هم:(توماس هوبز) (Thomas Hobbes) (١٥٨٨ ــ ١٦٧٩) [٤٨] و(جون لوك) (Jhon Lock) (١٦٣٢ ــ ١٧٠٤) [٤٩] في انكلترا، و(جان جاك روسو) (J.J. Rousseau) (١٧١٢ــ ١٧٧٨) [٥٠] في فرنسا، والفيلسوف الهولندي (سبينوزا)[٥١] (Spinoza) (١٦٣٢ــ ١٦٧٧) ، والمفكر الالماني الكبير (صموئيل بيفندورف) (Samuial Berendof) (١٦٣٢ــ ١٦٩٤).

وكان كل من هؤلاء المفكرين يريد ان يبرر نظاما سياسيا معينا، اذ كان (هوبز) يسعى الى ان يبرر نظام الملكية الاستبدادية المطلقة، واراد (لوك) من تقديم هذه النظرية ان يبرر لقومه في انكلترا ثورتهم على النظام الاستبدادي واستبداله بنظام الملكية الدستورية عام ١٦٨٨، اما (جان جاك روسو) فكان يؤمن بمبدأ سيادة الشعب، واعتباره مصدر السلطات فاعتمد على نظرية العقد الاجتماعي لتبرير تلك الآراء[٥٢].

وقد اعتمد كل هؤلاء المفكرون على مقدمات تكاد تكون واحدة ولكنهم اختلفوا في تفصيلاتها من أجل ان يتوصل كل منهم الى بغيته لقد أتفقوا على ان عقدا ما، كان قد ابرم ولكنهم اختلفوا في اطراف العقد وفي موضوعه.

ان هؤلاء المفكرين في الواقع قد تأثروا بفلسفة وقواعد (المذهب الطبيعي) [٥٣]، الذي ظهر في اوروبا في اواسط القرن السابع عشر، والذي كانت قواعده تكفل لهم سيادة الذهنية التي ارادوا ان تتشبع بها افكار الجماعات، علما بأن فكرة القانون الطبيعي هذه لم تكن فكرة جديدة، فقد كانت ترجع باصولها الى عهد اليونان، ثم عهد الرومان حيث صارت قانونا تخضع له كل الكائنات الحية، ثم انقلب دينا في القرون الوسطى فورثته المسيحية وجعلته القانون الإلهي وهو ثابت عندها لا يتغير يتوصل اليه من طريق الوحي لا عن طريق العقل.

كان الهولندي (كروسيوس) (Crosiuos) (١٥٨٣ــ ١٦٤٥) هو المؤسس للقانون الطبيعي في عهده الجديد، والذي عرفه بأنه ((القاعدة التي يوحي بها العقل القويم والتي بمقتضاها نحكم بالضرورة ان العمل ظالم او عادل طبقا لإتفاقه مع المعقول، فالانسان في نظره حر طبقا للقانون الطبيعي ولكنه يفقد حريته على اثر حرب تقوم ويستطيع ان يتنازل عن حريته بعقد يبرمه، واذا كان الانسان يستطيع

ان يتنازل عن حريته فالامة تستطيع ان تفعل ذلك ايضا وتضع نفسها في كنف أمة اخرى تكون سيدة لها (وهذا هو الاقرار للرق والاستبداد والفتح))[٥٤].

ثم تناول القانون الطبيعي من بعد (كروسيوس) كلا من (هوبزولوك) (Hobizolock) و(روسل) (Rusel) عندها اصبح القانون ضرورة وسلاحا لا تستطيع الطبقة الوسطى من ابناء المدن الاستغناء عنه لحمل الجموع الى الثورة الفكرية كما حصل في الثورة الفرنسية [٥٥]، وقد اتفق هؤلاء المفكرين جميعا فيما يلي:

١ــ ان الناس كانت تعيش قبلا في عهد الفطرة قبل ان ينتظموا في الجمعية البشرية.
٢ــ لما كان من المتعذر البقاء في هذه الحالة فأن الناس ابرموا عقدا اجتماعيا انتقلوا بمقتضاه من عهد الفطرة الى عهد النظام، ولكنهم اختلفوا عندما أراد كل منهم تحديد طرفي العقد، واختلافهم يوضح وضوحا جليا كيف ان الفلسفة والعلم والمنطق يمكن ان تسخر للمصالح.

لقد ذهب (هوبز) ، في كتابه (الوحش) ، الى ان الملك يحكم وفق قانون لارجوع فيه، تنازل بمقتضاه الافراد للملك عن كل حق لهم، واصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الافراد لأنهم تنازلوا طواعية ولمصلحتهم عن كل حق لهم، وعلى ذلك فطغيان الحاكم شئ مشروع، فالعدل هو ما يراه عدلا، والدولة ممثلة في الملك لها كل الحقوق، وهي بمثابة روح لذلك الجسم الضخم، وهو الشعب، وهي اشبه شئ، بذلك العملاق المخيف الذي اطلق عليه اسم (اللوفياثان) (Louithan) عام ١٦٥١، في كتابة المذكور، ومن هنا نجد كيف استغل (هوبز) نظرية العقد في تبرير طغيان الحكم في القرن السابع عشر، لتبرير حكم اسرة (آل ستيوارت) في انكلترا[٥٦].

وفي نفس الكتاب يشير، (هوبز) الى ان حالة الطبيعة الأولى هي حالة من البؤس الكامل، وحرب الكل ضد الكل، حيث يسعى كل انسان وراء مصالحه الذاتية الانانية ولا يكترث او يهتم بمصالح الآخرين، لذلك فأن عقدا اجتماعيا هو الطريق الأفضل للخلاص من حالة الطبيعة ليضع حداالى تلك الحالة ويحول قوى وسلطات المتعاقدين الى حاكم مستبد مطلق وفي تلك الحالة لا يكون للمتعاقدين أية حقوق وتنتقل جميع الحقوق والسلطات الى الحاكم الذي تم اختياره والذي لا يخضع للقوانين [٥٧].

ان (هوبز) يؤكد على ان العقد كان قد ابرم بين افراد المحكومين فيما بينهم واما الحاكم فلم يكن طرف في ابرامه، وقد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم الطبيعية مرة واحدة والى الأبد الى الحاكم او الملك فاذابوا بذلك شخصياتهم في ارادته، فله بذلك ان يتصرف بحريات المحكومين وفق مشيئته، ولم يعد هناك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم، حتى وان اساء التصرف بسلطته فان لم يكن طرفا في العقد قد التزم بشئ نحوهم، ان الحاكم في هذا التصور كان قد تلقى حقوقا من دون ان يلتزم بأي واجب نحو المحكومين فبرر بذلك (هوبز) سلطات الحاكم المطلقة واعفاه من كل مسؤوليته نحو المحكومين [٥٨].

ان (هوبز) كما اسلفنا كان يرى ان العقد الاجتماعي ما هو الا اتفاق الافراد فيما بينهم على اقامة سلطة مطلقة ، ياتمر الجميع باوامرها ويلتزم بتنفيذ قراراتها.

لكن (جون لوك) في كتابه (الحكومة المدنية) سنة ١٦٩٠م يقف موقفا مخالفا لـ(هوبز) فهو يذهب الى ان الحالة الطبيعية لم تكن حالة حرب، بل كانت حالة طبيعية يعيش فيها الانسان حرا ويتصرف على اساس عقلي الا ان الحالة لم تخلو من متاعب بسبب فساد بعض الافراد، الذين كان يعوزهم ثلاثة اشياء، قانون مستقر، قاض عادل، وقوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون أي السلطات الرئيسة الثلاث (التشريعية ، القضائية ، التنفيذية) [٥٩].

ان (لوك) هنا يناصر الملكية المقيدة لا المطلقة، ويتفق مع (هوبز) بشأن فكرة وجود العقد الاجتماعي الذي انتقل بمقتضاه الافراد من حالة الفطرة الى حياة الجماعة، فيرى (لوك) ان الانسان كان مشبعا بروح العدالة وكانت الحياة تجري على اصول القانون الطبيعي ونواميسه تلك التي تتمتع الافراد في ظلها بمبادئ الحرية والمساواة وعدم اعتداء احدهم على الآخر في حياته او حريته او ماله وعلى هذا النحو كانت الحياة الأولى حياة الفطرة كما تصورها (لوك) هي حياة حرية وسلام وتبادل وتعاون وحياة يظللها (القانون الطبيعي) الذي يعلو ويسمو على سائر القوانين الاجتماعية ويلتزم به الناس جميعا [٦٠]، وقد برر (لوك) شرعية العقد الاجتماعي للانتقال من حياة الفطرة طالما كانت حياة حسنة ترفرف عليها الحرة والمساواة الى المجتمع المنظم، ولأن الناس قد رغبوا في الانتقال الى حياة افضل، فأقام الجماعة لضمان تنظيم الحريات التي كانوا يتمتعون بها في حياة الفطرة ولضمان عدم الاعتداءات المحتمل وقوعها، ويقول (لوك) ان الافراد لم يتنازلوا للحاكم بمقتضى هذا العقد الا عن جزء من حقوقهم وفي حدود القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوقهم الأخرى المتبقية لهم والتي احتفظوا بها، فيكون الحاكم طرفا آخر في العقد لا اجنبيا عنه، فعلى الافراد يقع واجب الطاعة للحاكم ويقع على الحاكم واجب الحماية والمحافظة على حقوق الافراد التي لم يتنازلوا عنها واقامة العدل بينهم، فاذا اخل الحاكم بالالتزام، انفسخ العقد بينهم، وبذلك أجاز (لوك) حق مقاومة الحاكم اذا ما جاوز سلطته حسبما يقتضي مضمون العقد [٦١].

ان (لوك) يعتبر السلطة التشريعية أعلى سلطة في الدولة ويجوز للسلطة التنفيذية ان تشترك في سن القوانين وعندئذ تكون كل من السلطتين مقيدة واحدة بالأخرى ولا تكون السلطة التشريعية مطلقة الرأي (لوك) لأن الافراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة المطلقة، كما أنه لا يمكن نزع الملكية الا بموافقة الغالبية العظمى.

اما السلطة التنفيذية فمسؤولة امام السلطة التشريعية، ولا يمكن وضع السلطتين في يد شخص واحد لأن ذلك معناه فقدان الحرية.

كما ان (لوك) الذي اقام نظريته في التعاقد الاجتماعي كما اسلفنا على اساس نظرية الحقوق الطبيعية، قد اعترف ان هناك قانونا طبيعيا يحكم علاقة الافراد ويقيمها على اساس من الحرية والمساواة والعدالة الطبيعية، فالافراد في حالة الفطرة هم احرار ومتساوون لكن حريتهم لا تقوم على اساس قدرة كل منهم على فعل ما يريده واشباع رغباته بكافة الوسائل ولكنها تقوم في حرصه على حرية زملائه لأن القانون الطبيعي الذي يحكم تصرفاتهم يحميهم من ان يسترقوا بعضهم للبعض الآخر [٦٢].

ويؤكد (لوك) انه لا يمكن اخضاع أي انسان للسلطة السياسية بغير موافقته التامة، ويرى ان الاجماع ضروري فقط عند تكوين المجتمع ليخضع كله لسلطة واحدة عليا، وبعد ذلك يكتفي الأخذ بمبدأ الأغلبية فالاجماع شرط اساسي لمنح صفة المشروعية للسلطة الحاكمة عموما، اما عندما تصل الحالة الى مجرد اختيار حكومة معينة فسيكون الأمر للأغلبية[٦٣].

ويعتقد (لوك) ايضا في نظريته بوجوب موافقة جميع المواطنين لقيام المجتمع السياسي وان أي مواطن لا يوافق على العقد فهو غير ملزم به وعلى الحكومة ان تلتزم بالعقد بقدر ما تطلبه من الافراد والالتزام به والافراد يكون من حقهم طبقا لأحكام العقد ــ اسقاط الحكومة والثورة عليها اذا ما اخلت بالتزاماتها المبينة في العقد كما بينا انفا، ويجعل (لوك) العقد ملزما للحكومة يكون قد خطا خطوة على الطريق الى الديمقراطية[٦٤].

وفيما يتعلق بمسألة الحرية الشخصية وضح (لوك) انه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على آخر، حتى سلطة الأب على أولاده وهي واجب طبيعي أكثر منها سلطة وهي مؤقتة ولا تشبه في شئ سلطة السيد على العبد وقد تفقد بسوء الأستعمال والتقصير، والسلطة السياسية هي اتفاق مشترك وعقد

أرادي ، وذلك لأن اعضاء المجتمع متساوون عقلا وحرية بخلاف ما هو الحال في علاقة الآباء بالأبناء فأساس الاجتماع الحرية، والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية، وليس محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم (هوبز) [٦٥].

وهكذا نجد ان (لوك)، قد أيد البرلمان الأنكليزي ضد الملكية المطلقة، وأثرت نظرياته على الكثير من المفكرين في أوربا وأمريكا في القرن الثامن عشر، وأشهر هؤلاء (فولتير (و روسو) و(توماس جيفرسون) واعتبر هؤلاء (جون لوك) مفسر الفسلفة العقلية في القرن الثامن عشر، وقد اقتبس جيفرسون كثيرا من آراء (لوك) عند ما كتب أعلان استقلال أمريكا عام ١٧٧٦[٦٦].

ان تفسيري كل من (هوبز) و(لوك) في الواقع ليسا إلا صورة من صور درجة النضوج الفكري الذي صاحب قيام الثورة الصناعية في انكلترا وان هذا النضوج المحدد هو الذي سبب تأخر انفجار الثورة السياسية في انكلترا عنه في فرنسا بينما قامت الثورة الصناعية في الأولى قبل الثانية بزمن طويل.

ومن الفلاسفة المتاثرين بـ(جون لوك)، الفيلسوف والمفكر الفرنسي (جان جاك روسو) الذي اعطى بعدا جديدا لنظرية العقد الاجتماعي في كتابه (العقد الاجتماعي) عام ١٧٦٢، موضحا فيه أن الانسان خلق حرا ومساويا لغيره في الحقوق، ولضمان الحرية والمساواة، انضم الأفراد واقاموا الحكومات لتعمل بارادتهم مستمدة السلطة منهم بموجب عقد بين الطرفين، فاذا اساءت هذه الحكومات استخدام السلطة واخلت بتلك الحقوق، وجب عزلها، واقامة حكومات اخرى بدلها وقد ادى انتشار افكار (روسو) في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر الى توسيع الهوة بين الملك وبين الشعب، وبين (روسو) كذلك ان شرعية الحكومة تستمد من الشعب وكل قانون لا بد وان يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين [٦٧]، وان الدولة مدينة بوجودها للشعب وانها تمت في سيادتها اليه وحده دون سواه ومن حقه ــ رغم وجود المعاهدات والدساتير ــ ان يعدل او يلغي اشكالها[٦٨].

يعتبر كتاب (العقد الاجتماعي) لـ(روسو) بحق من اقدر المؤلفات السيايسة بذات الخصوص حتى عد انجيل الثورة الفرنسية والذي خصصه لأفكاره حول الدولة والسلطة والحق الطبيعي، اذ يفتتح الكتاب بالمقولة الشهيرة ((ولد الانسان حرا الا انه مكبل في كل مكان بالاغلال، على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الآخرين الذي لا يعدو ان يكون أكثرهم عبودية)) [٦٩]، وقد قصد (روسو) من ذلك ان تاريخ الانسان ينقسم الى مرحلتين مرحلة سابقة على وجود الحكومة ومرحلة لاحقة بها، ففي المرحلة الأولى كان الانسان في حالته الطبيعية غير مقيد بقوانين وضعية ولا خاضع لغير احكام القانون الطبعي المنبث في نفس كل انسان بمقتضى الفطره، ولكن الانسان اضطر الى الخروج من هذه الحالة الطبيعية واتفق مع بني جنسه على ايجاد نظام اجتماعي بخضع فيه كل فرد الى حكم المجموع مقابل قيام المجموعة بحمايته، وتنازل فيه عن حريته الطبيعية بمقابل تمتعه بالأمن المكفول له من بني جنسه وبذلك أبدل القانون الطبيعي بقوانين بشرية واصبح على الافراد واجبات للمجتمع ولهم قبله حقوق، وهذا الاتفاق يشبه التعاقد ومضمونه مبادلة واجبات بمزايا[٧٠].

وان هذا الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن ان يكون اساسا للقوة، اذ أن تأسيس السلطة على حق الفتح والغزو يعني انكار فكرة الحق كليا ، وكذلك لايمكن ان يستند الالتزام الاجتماعي الى فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأي رئيس يزعم انه يستمد سلطته من الطبيعة، (فالاسرة وهي اقدم الجماعات البشرية ليست ظاهرة طبيعية غير ارادية، بل ظاهرة ارادية اتفاية ذلك ان الأبناء لا يرتبطون بابيهم الا لزمن محدود بحاجتهم اليه في المحافظة عليهم ورعايتهم، وما ان تزول هذه الحاجة، حتى ينحل ذلك الرابط الطبيعي ويعفى الابناء من واجب الطاعة نحو آبائهم، كما يعفى بالآباء من التزام الحماية والرعاية لهم ويسترد هؤلاء وأولئك حريتهم الطبيعية، فاذا بقيت مع ذلك

الاسرة قائمة واستمرت الرابطة بين الآباء والابناء فلن يكون ذلك الا نتيجة لإتفاق حر ورغبة مشتركة في الابقاء على الاسرة لأنها لا تبقى اسرة الا بالتعاقد) [٧١].

وكذلك كل جماعة سياسية لا يمكن تصور وجودها الا باتفاق الافراد فيما بينهم على الحياة في الجماعة، وهذا الاتفاق او العقد الاجتماعي لن يكون سليما ومشروعا الا اذا صدر عن اجماع الارادات الحرة للافراد المكونين للجماعة وان هذا العقد لا يستمد قوته من رضاء الافراد فقط، بل تتوقف صحته ايضا على طريقة استعماله، والغاية التي يهدف الى تحقيقها، فلن يكون صحيحا مالم يحقق حياة افضل من حياة العزلة التي تسودها الحرية والمساواة وليس حياة الفطرة بنظر (روسو) هي أسعد حالة للحياة البشرية بل العكس، لأن الجماعة هي وحدها التي ترتقي بالانسان وبمعنوياته وترتفع بتفكيره ومشاعره وتحل العدالة والفضيلة مكان الغرائز والشهوات وتحكم العقل بالتصرفات[٧٢].

ان (روسو) في الواقع يكرس هنا نظريته حول (سيادة الارادة العامة) (La souverainete de La Volonte gnetale) فالارادة العامة عند (روسو)، هي دائما في الاتجاه الصحيح، لأن ما هي عليه فعليا، هو بنفسه ما ينبغي ان تكون عليه، أنها قانون نفسها ولا يوجد أي قانون اساسي ملزم لها حتى لو كان العقد الاجتماعي الذي هو سبب وجودها، انها ارادة مطلقة[٧٣].

اختلف (روسو) مع كل من (هوبز) و(جون لوك) في مسألة العقد الاجتماعي وتحديد اطرافه وتعيين اهدافه، فعلى خلاف (هوبز) الذي يرى ان العقد الاجتماعي ما هو الا اتفاق الافراد فيما بينهم على اقامة السلطة، أي ان كل فرد يلتزم في مواجهة الآخرين، على خلاف (لوك) الذي يجعل العقد بين الافراد والحاكم (فردا أو أكثر) يرى (روسو): (أن الافراد انما يبرمون العقد مع انفسهم، على اساس ان لهم وجهين او صفتين من حيث كونهم افرادا طبيعيين كلا منهم في عزلة عن الأخر، ومن حيث كونهم اعضاء متحدين في الجامعة السياسية المزمع قيامها)، أي ان (روسو) وان اتفق مع (هوبز) في ان الحكم ليس طرفا في العقد، فهما يختلفان من حيث ان (هوبز) يضمن العقد الاجتماعي مجموعة عقود بعدد الافراد المحكومين للجماعة يلزم فيها كل منهم قبل الافراد الآخرين، بينما (روسو) يحسب ان طرفي العقد هما الأفراد الطبيعيون من ناحية ومجموع الأفراد اعضاء الجماعة السياسية من ناحية ثانية، أي ان (روسو) يتخيل الجماعة السياسية كما لو كانت قد تكونت بالفعل ويدخلها طرفا في العقد والافراد الطبيعيون طرفا آخر، ويرى (روسو) ان على الافراد في العقد الاجتماعي ان ينزلون كلية (يتخلون) ودون تحفظ عن جميع حقوقهم للمجموع، على ان هذا النزول لا يفقد الأفراد حرياتهم وحقوقهم نهائيا، لأنهم سيستعيضون عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية التي نزلوا عنها بحريات وحقوق مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية التي اقاموها بل ان وجود هذه الجماعة يفترض وجود هذه الحقوق والحريات المدينة لأنها ما قامت الا لحمايتها [٧٤].

ويدل (روسو) على وجهة نظره بالطريقة الآتية: (حيث ان النزول الكلي هو متساوي بالنسبة لجميع الافراد، وبالتالي تبقى المساواة الطبيعية بين الافراد قائمة، وما دامت المساواة موجودة، فستكون الحرية كذلك، لأنه لن يتعدى أحد على الآخر دون ان يسيء في ذلك الوقت نفسه الى المجموع، أي ان الأفراد ماداموا متساوين فيما بينهم فحالتهم جميعا واحدة ومن ثم تكون الاساءة الى احدهم اساءة الى كل واحد منهم، فالفرد اذ يضع قواه وحقوقه في يد المجموع يسترد بوصفه عضوا في الجماعة وجزءا لايتجزأ من حقوقها ومن ثم تكون المساواة والحرية)[٧٥].

ان تفسير (روسو) يعبر بوضوح عن مدى نضوج الثورة في أفكار الجماعات ضد النظام الاقطاعي لأن (روسو) لم يكتب الا وهو متأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه ولم يعط غير صورة منصفة ليقضة الشعب الفرنسي ونضوجه الثوري الذي سبق قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

ويعد (روسو) الحكومة مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال وهي أعمال تنفيذ، ويظل الشعب محتفظا بالتشريع، فتكوين الحكومة او تفويضها انما يتم وفق قانون يصدر

عن الشعب ، فأن اية حكومة مؤقتة بامكان الشعب تغييرها، كما ان الدولة المثالية عند (روسو) هي التي لا تحتاج الا لعدد قليل من القوانين الضرورية لحياتها، وان أي مسألة يجب ان تخضع لأستفتاء حر [٧٦].

وعموم القول فأن العقد الاجتماعي برأي (روسو) هو اداة ارادية تنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية واذابوا أرادتهم الفردية في ارادة عامة مشتركة، وهذه الارادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، والسيادة التي تتكون من هذا التعاقد يكون لكل فرد نصيب فيها مساوي لنصيب الآخر وهذا الجزء الذي يخصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منه وتتولى السلطة صاحبة السيادة حماية هذه الحقوق، والسيادة لا تتجزأ ولا تتوكل ولا تنتقل ولا يتصرف بها ولا تقبل التفويض او الأنابة لأن السيادة ليست جزءا من العقد بل هي وكيلة تابعة للإرادة العامة (ولكي تكون ارادة عامة ليس من الضروري دائما ان تكون اجماعية ولكن من الضروري احصاء جميع الاصوات فأي استثناء مقصود يبطل العمومية) وان الارادة العامة لا تستطيع ابدا التنازل عن ذاتها، وان السلطة يمكن ان تنقل اما الارادة فلا[٧٧].

كان (روسو) يحلم بجمهورية شعبية او هيئة سياسية يطلق عليها اعضاؤها اسم دولة يستطيع كل فرد فيها ان يشعر بأنها جمهوريته، ودولة يشعر كل فرد بأنه عضو مساهم فيها.

ويعد الفيلسوف الهولندي (سبينوزا) [٧٨] (Spiniza) (١٦٣٢ــ ١٦٧٧) من الذين تناولوا دراسة العلاقة بين الحاكم والرعية، اذ يرى ان النظام الاجتماعي يكون نظاما جيدا طالما يسعى لتحقيق الحياة الفاضلة وتحقيق الأمن للمواطنين الذين يعيشون ويعملون دون الحاق الضرر بأنفسهم او بالآخرين، وبما ان الافراد متفاوتون بمحاسنهم فلا بد اذن ان يطيعوا أولي الأمر منهم لذلك يؤكد على الضرورة، بالنسبة لرجال الدين والقادة المدنيين ان يفهموا شروط الحياة الفاضلة [٧٩].

ويعتقد (سبينوزا) ان حالة الضعف والوهن التي مر بها الانسان في حالة الطبيعة أدت الى فقدان الناس ــ بسبب عدم ترابطهم ــ للقوة والمقدرة على دعم حياتهم على نحو يكفل لهم حياة الراحة والاطمئنان ويضمن لهم استخدام امكانياتهم الفكرية والاخلاقية من أجل تحقيق هدف مشترك سعى الناس في المرحلة الثانية التي تلت مرحلة الطبيعة والتي اطلقوا عليها اسم (مرحلة المدينة) الى الاتحاد من أجل تحقيق هذا الهدف [٨٠].

وعلى الرغم من أن (سبينوزا) لم يشر في مؤلفاته الى عقدرسمي يعالج هذه الحالة الا انه اشار اليه عند الكلام عن وصف الحالة المدنية التي تلت حالة الطبيعة موضحا ان الناس اتحدوا في تلك المرحلة لتحقيق هدف مشترك [٨١].

وأخيرا ينبغي ان نتوقف هنا عند المفكر القانوني الألماني الكبير (صموئيل بيفندورف) (Samuial Bevendof) (١٦٣٢ــ ١٦٩٤) الذي دعا الى احلال القانون الطبيعي او العقلاني المحض محل القانون الكنسي المقدس، أي الشريعة المسيحية في الواقع، وكان ذلك يعتبر ثورة ما بعدها ثورة، ومن أهم كتبه: (مبادئ التشريع الكوني) ١٦٦٩ و(عن حقوق الطبيعة والبشر) عام ١٦٧٢، و(حالة الامبراطورية الالمانية) ١٦٨٨، وقد اثارت كتبه فضيحة فور صدورها بسبب النقد اللاذع الذي يوجهه للعقائد اللاهوتية فهو يعتبر ان القانون الطبيعي أهم من القانون الكنسي او الشريعة المسيحية، لأنه قائم على حكم العقل وينطبق على جميع البشر، هذا في حين ان القانون الكنسي لا ينطبق الا على المسيحيين، بل وذهب الى حد القول بأن العقد الاجتماعي بين البشر هو الاساس العقلاني لتنظيم المجتمع وتشكيل الدولة[٨٢]، ومن المعلوم ان نظريات هذا المفكر أثرت على فلاسفة التنوير الذين جاؤوا بعده وبخاصة (روسو).

يرى (بيفندورف) انه على الرغم من نواقص البشرية، فأنه يمكن للمجتمع أن يحكم عن طريق العقل، وقد نص على المبدأ الاساسي التالي (كل ما يفيد الجماعة ــ أي المجتمع ــ ينبغي ان يشكل احد مبادئ القانون الطبيعي حتى لو كان متعارضا مع تعليم رجال الدين ثم قال بأن البشر هم الذين

يحكمون انفسهم بأنفسهم وليس القوة الغيبية كما يزعم الاصوليون، وبالتالي فلا (حاكمية) ولا من يحزنون.. ولا يجوز لأحد ان يدعي بأنه يمثل الله على الأرض وانه يحق له بالتالي ان يحكم البشر).

وهكذا اسقطت نظرية الحق الإلهي لملوك أوربا، وبسقوطها ابتدأت الحداثة السياسية، فالملوك بشر ولا يحق لهم ادعاء تمثيل الذات الإلهية على الأرض فالله فوق الجميع ولم يكلف أحدا بأن يكون الناطق الرسمي باسمه.

ان نظرية العقد الاجتماعي كما نرى، قد تركت آثارا واضحة على تاريخ الفكر الأوربي خلال القرن الثامن عشر وما بعده، الا انها واجهت بعض الانتقادات ومنها: ان ليس هناك في تاريخ الانسان ما يشير الى اجتماع جميع الناس في زمان ومكان معينيين وانهم كانوا قد ابرموا عقدا انتقلوا به من حالة الفطرة والفوضى الى حالة العيش في مجتمع يسدوه النظام والقانون، كما ان الانسان في واقع الأمر حتى في حالة الفوضى الفطرية كان يخضع لبعض النظم كنظام السلطة الأبوية ضمن نطاق الاسرة، فضلا عن ان فكرة الالتزام بالعقود لاحقة لوجود سلطة عامة تحمي الالتزام وليست سابقة عليها لكي تفسر قيام السلطة العامة – المجتمع الانساني– فلو كان هناك فعلا عقد فعلي كما تنص النظرية بين الأفراد لإقامة المجتمع السياسي المفترض لكان ذلك الأمر من الأحداث المهمة والعظيمة في تاريخ الانسانية، ولتشابهت انظمة الحكم في دول العالم وهذا في الواقع غير موجود الى حد ما.

الخاتمة :

تتباينت النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بانظمة الحكم و بنشأة الدول والحكومات ونظم الحكم فيها واختلفت اساليبها الفكرية والعقائدية نتيجة اختلاف المفكرين والفلاسفة حول اصل نشأة تلك النظم ومرجعياتها.

و لذلك ظهرت انواع عديدة من النظريات المعبرة عن آراء هؤلاء الفلاسفة والمفكرين، من أهم تلك النظريات نوعين هما (النظريات التيوقراطية) وتمثلها نظرية الحق الإلهي و(النظريات الديمقراطية) وتمثلها نظرية العقد الاجتماعي، وتعتبر هاتان النظريتان من أهم النظريات التي ظهرت في العصر الحديث وان كانت الأولى ذات جذور أقدم تعود في واقع الأمر الى العصور الوسطى، الا أنها تبلورت بشكلها المتميز في عهدي كل من (جيمس الأول) ملك انكلترا (١٦٠٣ــ ١٦٢٥) و(لويس الرابع عشر) ملك فرنسا (١٦٤٢– ١٧١٥) اذ التجأ الملوك وانصارهم الى نظرية الحق الإلهي لتدعيم موقفهم تجاه الضغط الشعبي المتمثل بالبرجوازية آنذاك، كما يعد الاسقف (بوسويه) (١٦٢٧ــ ١٧٠٤)من الذين تبلورت هذه النظرية على يدهم في فرنسا بشكل متقن اما نظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية قديمة ايضا، فقد ازدادت أهميتها في مطلع العصور الحديثة نتيجة لإنتشار الجمعيات الخيرية والطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، اذ استخدم الفلاسفة نظرية العقد الاجتماعي لتوجيه نظر الملوك الطغاة الى انهم ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وا نهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وان عليهم ان يخضعوا لهذه الشروط كشرط اساسي لطاعة الأفراد لهم لأن العقد لطالما يحمل دائما التزامات متقابلة.

وقد انتشرت هذه النظرية على لسان العديد من المفكرين والفلاسفة في العصر الحديث كان من أهمهم (توماس هوبز) و(جون لوك) و(جان جاك روسو) و(سبينوزا) و(بيفدورف) وغيرهم.

ان هذه النظرية قد تركت آثارا واضحة على تاريخ الفكر الأوربي خلال القرن الثامن عشر وما بعده تحديدا، رغم انها لم تخلو من الانتقادات الموجهة إليها.

هوامش المبحث الأول

١- عطية الله،احمد،القاموس السياسي،ط٣،القاهرة،١٩٦٨، ص ص ٣١٨، ٤٧٠.
٢ــ سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج٣، ط١،القاهرة، ١٩٧١، ص٥٤٣.
٣ــ المصدر نفسه، ص٥٤٤.
٤ــ شترايز، جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيــروت، ١٩٨٢، ص٩٠.
٥ــ المصدر نفسه، ص١٠٦.
٦ــ سباين ، المصدر السابق، ص٤٧٦.
٧ــ المصدر نفسه، ص٤٧٧.
8- Edward Raymond Tarner, Europe (1450-1789), New York, 1923 P.89.
٩-جان ، توشار ، وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد ، ط١، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٧٢ .
١٠ــ المصدر نفسه، ص٧٣.
١١ــ سوينكلر، ستيفن، خلاصة الفكر السياسي، ترجمة مجيد عبد الله وخدوري خدوري، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٥، ص٥٦.
١٢ــ(جون الأول) ملك انكلترا (١١١٩ــ ١٢١٦)، ويلقب بريتشاد قلب الأسد المشهور في الحروب الصليبية، وقام في عهده نزاع بينه وبين البابا (انستس الثالث) فاصدر الباب قرار الحرمان على انكلترا، فثار اشراف المملكة على الملك واجبروه على توقيع العهد الأعظم الذي يعد اساس حرية الشعب الانكليزي سنة ١٢١٥) ينظر: روبرت بالمر، تاريخ العالم الحديث، ترجمة محمد حسين الأمــين، ج١، ط١، بغــداد، ١٩٦٣، ص١٢٧.
١٣ــ المصدر نفسه، ص١٢٩.
١٤ــ شترايز، المصدر السابق، ص ١٠٨.
١٥ــ المصدر نفسه، ص١٠٨.
١٦- سباين، المصدر السابق، ص٥٤٤.
17- Ferdinand Sehevill, Ahistory op Europ, new york, 1930-p.59.
18- Ibid, p.60.
19- Edward, Ibid, p.99.؛العدوي، عبد الفتاح حسنين
الديمقراطية وفكرة، الدولة، ط١، القاهرة، ١٩٦٤، ص، ٢٦٢.
٢٠ــ عبد ربه، د. سعد زغلول، دراسات في تاريخ الأوربي الحديث، مصر، ١٩٨٣، ص١٢٦.
21- Max, Wlber, protestan Ethnics and the splrit of capitalism, New York, 1964 , P. 66 . زغلول ، المصدر نفسه، ١٢٧؛
٢٢ــ (جيمس الأول) (James 1) ملك انكلترا (١٦٠٣ ــ ١٦٢٥) أول ملوك اسرة (ستيوارت) وكان شديد الايمان بحــق الملــوك المقدس، لا يطيق منافسا له في سلطته، اضهد المتطهرين ودبرت في أيام عام ١٦٠٥ مؤامرة البارود المشهورة لنسف البرلمان، وقام نزاع بينه وبين البرلمان لأن كليهما كان يريدان يكون صاحب الراي الأعلى في فرض الضرائب وقد نشطت في أيامه حركة الاستعمار الأنجليزي فــي امريكا والهند. وينظر
V.H.H. Green, Renaissance Rwformation, London, 1946, p.173.
23- Carltion H . Hayes , Historical Revolution of modern Nationalism, NewYork , 1956, P.92 ; Green , Ibid , P. 173 .
24- Green , Ibid, p.174.
٢٥ــ هازار،بول، الفكر السياسي الأوربي في القرن الثامن عشر، ترجمة د. محمد غلاب، الجزء ١، القاهرة، ٥٧، ص٣٦.
٢٦ــ المصدر نفسه، ص٣٧.
٢٧ــ المصدر نفسه، ص٣٧.
٢٨ــ بدوي، ثروت، النظم السياسية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص١٢٧؛ سباين، المصدر السابق، ص ص ٢٥٦ــ ٢٥٨.
٢٩ــ بالمر، المصدر السابق، ص ٢٨٠.
٣٠ــ المصدر نفسه، ص٢٨١.
٣١- توشار، المصدر السابق، ص٧٥.
٣٢ــ (توماس هوبز) (١٥٨٨ــ ١٦٧٩) فيلسوف انكليزي أكمل دراسته بجامعة اكسفورد وفي عام ١٦٠٨ عمل معلما خاصا لبعض افراد اسرة (كافندش) ــ من الأسر الأنكليزية المعروفة، وبعد قيام الثورة على الملك شارل الأول عام (١٦٤٦) ، عمل (هوبز) معلما لــشارل الثاني (Charles 11) (١٦٦٠ــ ١٦٨٥) اثناء منفاه في باريس له عدة مؤلفات في الفلسفة والسياسة والبصريات من اشهرها كتابه الموســوم بــ(اللوياثان) (Leviathan) الذي نشره عام ١٦٥١ موضوحا فيه معظم آراءه في السياسة للمزيد من التفاصيل ينظر: الموســوعة الفلــسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون، ط١، بغداد، ١٩٨٣، ص ص ٥٠٣ــ ٥٠٥.
٣٣ــ سباين، المصدر السابق، ص٦٣٦ــ ٦٣٧.
٣٤ــ المصدر نفسه، ص٦٣٩ــ ٦٤٠.
٣٥ــ الموسوعة الفلسفية المختصرة، المصدر السابق، ص ص ٥٠٣ ــ ٥٠٥.
٣٦ــ توشار، المصدر السابق، ص٢٦٢.

هوامش المبحث الثاني

١- موسوعة الهلال الاشتراكية، ترجمة ابراهيم عامر و (آخرون)، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٤٩.
٢- المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .
٣- شترابر، المصدر السابق، ص ١٠٥ .
٤- النداوي، آدم وهيب وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٨٩، ص ص ٥٠-٥٢ .
٥- المصدر نفسه ، ص ٥٣.
٦- شترابر، المصدر السابق، ص ١٠٦.
٧-روسو، جان جاك ، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت،ص ١٢٦.
8- J.H. RoBinson, E. P. Smith, and J. H. Brested, our world today , A History of Modern Civilization, NewYork, 1956 , P.132.
9- Ipid, P. 123 .
١٠- هازار ، بول ، المصدر السابق، ص ٣٧ ؛ روسو ، المصدر السابق، ص ١٢٧ .
١١- الخشاب ، مصطفى، المذاهب السياسية، ط١، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٣٨؛ روسو، المصدر نفسه، ص١٢٨.
١٢- للمزيد من المعلومات ينظر : الموسوعة الفلسفية المختصرة ، المصدر السابق، ص ٥٠٣- ٥٠٥.
١٣- ولد (جون لوك) في ٢٩ آب عام ١٦٣٢ بانكلترا ، وكان والده محاميا من جماعة (البيورتانت) (المتطهرين) اشترك في صفوف البرلمان حين اندلعت الحرب الاهلية (١٦٤٢-١٦٤٩) وكانت هذه البيئة التي نشأ فيها من أكبر العوامل التي أدت الى تفتح ذهنه على بعض الافكار السياسية ، درس الطب والفلسفة عام ١٦٨٣، أدرجت الحكومة البريطانية اسمه في القائمة السوداء فاضطر الى التخفي ، ثم عاد اثر قيام الثورة الجليلة (١٦٨٨- ١٦٨٩) ، تقلب في المناصب الحكومية ، الى أن توفي سنة ١٧٠٤، وله كتابان هما (مقالتان في الحكومة المدنية) و (مقالة في الفهم الانساني) ، كان معروفاً بنزعته التجريبية وصب اهتمامه على السياسة وعلم الاجتماع . ينظر : توماس ، هنري، اعلام الفلسفة ، ترجمة متري أمين ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ص ٢٣٧- ٢٣٩ ؛ الموسوعة الفلسفية ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٦- ٣٧٢ .
١٤- (جان جاك روسو) (١٧١٢- ١٧٧٨) ، فيلسوف وكاتب فرنسي ولد في جنيف له مؤلفات عديدة في الفلسفة والاجتماع ، أكد في كتاباته على طيبة الانسان وطالب بالعودة الى الطبيعة مبينا ان الانسان الطبيعي مخلوق ذو غرائز وميول بسيطة ، له مؤلفات عديدة منها : (العقد الاجتماعي ، أميل ، اعترافات)، ساهمت مؤلفاته في توعية الشعب الفرنسي قبيل قيام الثورة الفرنسية، للمزيد ينظر: برهييه، أميل، تاريخ الفلسفة (القرن الثامن عشر) ، ج٥ ، ط١، بيروت ، ١٩٨٥، ص ص ١٩١- ٢١١.
١٥- (بيندكت دي سبينوزا) (Benedicte de Spinoza) (١٦٣٢- ١٦٧٧) ، فيلسوف هولندي ولد في أمستردام من أسرة يهودية من أصل إسباني ، هاجرت أسرته الى البرتغال إثر عدم استقرار الاوضاع السياسية هناك ، ثم انتقلت الى أمستردام ، كان يجيد عدة لغات وهي الاسبانية والبرتغالية والعبرية فضلا عن الهولندية، التحق بأحد المدارس اليهودية في أمستردام ودرس فيها التعاليم اليهودية ، ثم تتلمذ على يد احد الاساتذة الهولنديين – فان دن آند–ودرس الجغرافية والفلسفة ، اختلف في آراءه مع بعض رجال الدين اليهود فحرموا عليه دخول الكنيس، وأصدر مؤلفات عديدة في الفلسفة والسياسة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : الموسوعة الفلسفية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٨ – ٢٥٤.
١٦-كرم ، يوسف ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١.
١٧-حسن ، قاسم ، بوابتا ثورات القرن العشرين ، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٩، ص ٨٨.
١٨- المصدر نفسه ، ص ٨٩ .
19- Georges Lefebvre , The French Revolution From its origin to 1799 , Paris, 1956, P. 61. ؛ جان جاك روسو ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .
٢٠- موسوعة الهلال ، المصدر السابق، ص ٣٥١؛ الخشاب ، المصدر السابق ، ص١٣٨.
٢١- بدوي، علي ، أبحاث التاريخ العام للقانون ، ج ١ ، ط٣ ،القاهرة ، ١٩٤٧، ص٦٠؛ حسن، قاسم، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
٢٢- توشار ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ، كرم ، يوسف، المصدر السابق، ص١٥٣.
٢٣- موسوعة الهلال، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ ؛ الخشاب ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .
٢٤- حسن ، قاسم ، المصدر السابق ، ص٩٠ .
٢٥- سوينكلر، المصدر السابق ، ص١١٧ ؛ بدوي ، ثروت ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧.
٢٦- توماس ، هنري، المصدر السابق ، ص ٢٣٩.
٢٧- المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .
٢٨- سباين ، المصدر السابق ، ص٢٥٨؛ شترابر ، المصدر السابق، ص ١٠٧ .
٢٩- توماس ، هنري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .
30- Encyclopedia International, U.S.A. , NewYork, 1964, P.50 .
31- Georges Lefebvre , Ibid , P. 66 ؛ Ferdinand, Schevill, Ibid, P. 402.
32- Georges Lefebvre , Ibid , P. 67 ؛ Ferdinand, Schevill, Ibid, P. 406 .
٣٣- جان ،جاك روسو، المصدر السابق ، ص١٢٧.
٣٤-محمد صالح ، محمد ، تاريخ أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠- ١٧٨٩ ، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٨١ ؛ جان جاك روسو ، المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

٣٥- جان ، جاك روسو ، المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .
٣٦- سوينكلر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ ؛ روسو ، المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .
٣٧- شترايز ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .
٣٨- بدوي ، ثروت ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .
٣٩-محمد قاسم ، وحسن حسين ، تاريخ القرن التاسع عشر ، ط٧ ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٩٩؛ روسو ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
٤٠- توشار ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ روسو ، المصدر نفسه ، ص ١٣٠.
41- Ferdenand , Ibid, P. 403, ؛ كرم ، يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٥٢
٤٢- الموسوعة الفلسفية ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ؛ جان ،جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللي الى أيامنا ، ترجمة الياس مرقس ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧ .
٤٣- لوبون ، غوستاف، روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٩٢ ؛ الموسوعة الفلسفية ، المصدر نفسه ، ص٢٥٤ .
٤٤- توشار ، المصدر السابق ، ص٧٩ ؛ الموسوعة الفلسفية ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٤؛ شفاليه ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .
٤٥- شترايز ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ؛ شفاليه ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٨؛ لوبون، المصدر السابق، ص٢٥٥.
٤٦- شفاليه ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ ؛ شترايز ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

مصادر البحث

اولا: المصادر الأجنبية:

1- Edward Raymond Tarner, Europe(1450-1789), new york, 1923.
2- Ferdinand Schevill, AHistory of Europe, new york, 1930.
3- J.H. Robinson, E.P. Smith, and J.H. Brested, our world ToDay, A History op modern Civilization, new york 1956>
4- V.H.H. Green, Renaissance Rwformation, London, 1946.
5- Carhion H- Hayes, Historyical Revolution of modern Nationalism, new york, 1956.
6- Georges Lefebvre, The French Revolution From its origin to 1799, Paris, 1956.
7- Max Wiber, Protestant Ethics and the Splrit of Capitalism, new york, 1968.
8- Encyclopedia International, U.S.a 1964.

ثانيا: المصادر المعربة:

١ــ جان ،جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت.
٢ــ بالمر. روبرت ، تاريخ العالم الحديث، ترجمة محمد حسين الأمين، ج١، ط١، بغداد، ١٩٦٣.
٣ــ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧١.
٤ــ ستيفن، سوينكلر، خلاصة الفكر السياسي، ترجمة مجيد عبد الله وخدوري خدوري، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٥.
٥ــ توشار ،جان ، وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، ط١، بيروت، ١٩٨١.
٦ــ برهييه، اميل، تاريخ الفلسفة (القرن الثامن عشر)، ج٥، ط١، بيروت، ١٩٨٥.
٧ــ جوزيف، شترابر، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٨ــ بول، هازار، الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر، ترجمة د. محمد غلاب، الجزء ١ــ ٢، القارهرة، ١٩٥٧.
٩ــ غوستاف، لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، مصر، ١٩٣٤.
١٠ــ جان، جاك شفالية، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافبللي الى ايامنا، ترجمة الياس مرقص، بيروت، ١٩٨٠.
١١ــ موسوعة الهلال الاشتراكية، ترجمة ابراهيم عامر و(آخرون) ط٢، القاهرة، ١٩٦٨.
١٢ــ توماس، هنري، اعلام الفلسفة، ترجمة متري أمين، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢٣٧ــــ ٢٣٩.

ثالثا: المصادر العربية:
١ــ ثروت، بدوي، النظم السياسية، ط١، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦١.
٢ــ الخشاب ،مصطفى، المذاهب السياسية، ط١، القاهرة، ١٩٥٣.
٣ــ عبد الفتاح، حسنين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، ط١، القاهرة، ١٩٦٤.
٤ــ محمد قاسم وحسن حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، ط٧، القاهرة، ١٩٣١.
٥ــ يوسف كرم تاريخ الفلسفة الحديثة، ط٤، القاهرة، ١٩٦٦.
٦ــ آدم، وهيب النداوي وهاشم الحافظ، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٨٩.
٧ــ علي، بدوي، ابحاث التاريخ العام للقانون، ج٢، ط٣، القاهرة، ١٩٤٧.
٨ــ قاسم حسن، بوابتا ثورات القرن العشرين، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩.
٩ــ محمد ، محمد صالح، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠ــــ ١٧٨٩ ، بغداد، ١٩٨٩.
١٠ــ د. سعد، زغلول عبد ربه، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث، مصر، ١٩٨٣.
١١ــ عطية الله، احمد، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨.
١٢ــ الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون ، بغداد، ١٩٨٣.

Abstract
The theory of divine right, social contract
A comparative study

Intellectuals differ on the origins of the emergence of State and Government, as a result of this difference differentiated theories of political and intellectual trends and different methods and their applications, so many theories emerged that reflects the views of philosophers and thinkers on the subject, classified as those theories and intellectual trends to two types:
1 (Alteoukratih theories).
2 (theories of democracy).

The first theory of divine right, while a second theory of the social contract. The two theories of the most important theories that have emerged in the modern era, although the roots of the oldest first since returning to the fact the age of mediator, but its distinctive shape in my era of (James I) King of England (1603 1625) and (Louis XIV) King of France (1642 1715) as Malika and their supporters took refuge on the theory of divine right to consolidate their positions towards the popular pressure in general bourgeois class in particular. We will try in this research to compare the theories and methods of their assets and their applications and concepts of intellectual and political through the study of the most important intellectual and political views that were clearly reflect on these two theories of thinkers and philosophers of Europe, especially in England and France.